



## Coalition for the International Criminal Court

[www.coalitionfortheicc.org](http://www.coalitionfortheicc.org)

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

**في عمان:** أمل نصار  
مسؤولة البرامج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية  
هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٩٢١ ٧٢٣  
البريد الإلكتروني: [nassar@coalitionfortheicc.org](mailto:nassar@coalitionfortheicc.org)

**في لاهاي:** أوريان مايليت  
رئيسة الاتصالات، تحالف المحكمة الجنائية الدولية  
هاتف: +٣١ ٧٠ ٣١١ ١٠ ٨٢  
البريد الإلكتروني: [maillet@coalitionfortheicc.org](mailto:maillet@coalitionfortheicc.org)

**في تونس:** د. عمر بوبكري  
أستاذ في القانون، جامعة سوسة  
هاتف: +٢١٦ ٩٨٢ ٦١ ٣٤٧  
البريد الإلكتروني: [amor.boubakri@fdseps.rnu.tn](mailto:amor.boubakri@fdseps.rnu.tn)

د. لميا غرار  
مديرة المعهد العربي لحقوق الإنسان  
هاتف: +٢١٦ ٧١ ٧٦٧ ٠٣  
البريد الإلكتروني: [lamia-grar@aihr-iadh.org](mailto:lamia-grar@aihr-iadh.org)

**في نيويورك:**  
بريجيتا سور، مديرة البرامج الإقليمية في تحالف المحكمة الجنائية الدولية  
هاتف: +١ ٦٤٦ ٤٦٥ ٨٥٤٠  
البريد الإلكتروني: [suhr@coalitionfortheicc.org](mailto:suhr@coalitionfortheicc.org)

عطا الهندي، ضابط الاتصال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية  
هاتف: +٦٤٦ ٤٦٥ ٨٥١٨  
البريد الإلكتروني: [hindi@coalitionfortheicc.org](mailto:hindi@coalitionfortheicc.org)

لنشر الفوري  
٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١١

**تحالف المنظمات غير الحكومية الدولي يرحب بتونس كالدولة الطرف رقم ١١٦ في المحكمة الجنائية الدولية**  
انضمام تونس يظهر التزامها نحو العدالة الدولية وحكم القانون

نيويورك، عمان/الأردن – صرح تحالف المحكمة الجنائية الدولية اليوم عن تنفيذ أحد أهم القرارات الأولى التي اتخذتها الحكومة التونسية المؤقتة فيما يخص احترام حقوق الإنسان والمسائلة. في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١١، أودعت تونس صك المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مقر الأمم المتحدة. كما سوف تنضم تونس في الأسبوع المقبل إلى الاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها. إن تحالف المحكمة الجنائية الدولية يرحب بتونس كالدولة الـ١١٦ الطرف في نظام روما الأساسي- المعاهدة المنشئة للمحكمة الدولية الأولى الدائمة القادرة على مقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

وقد عبر التحالف اليوم بأن انضمام تونس يظهر التزامها نحو العدالة العالمية وحكم القانون، وهي خطوة في غاية الأهمية نحو عالمية نظام روما الأساسي.

وقال ويليام بيبس مدير تحالف المحكمة الجنائية الدولية الذي التقى بالرئيس التونسي المؤقت السيد فؤاد مبرز في ١١ مارس/أيار ٢٠١١ "إن هذه المصادقة اليوم هي خطوة أخرى في اتجاه القبول العالمي لنظام روما الأساسي، وتعزز التزام تونس نحو منع ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة". وأضاف "نأمل أن يلهم هذا القرار الدول العربية الأخرى على المصادقة على نظام روما الأساسي خلال هذه الفترة الانتقالية في المنطقة".

إن تحالف المحكمة الجنائية الدولية- وهو شبكة من المجتمع المدني تتكون من ٢٥٠٠ منظمة في ١٥٠ بلدا تدعو إلى وصول عادل وفعال ومستقل إلى المحكمة الجنائية الدولية وتحسين الوصول إلى العدالة لضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية- تشي على قرار تونس بالانضمام إلى الـ ١١٤ الدول الأطراف من مختلف أنحاء العالم وعلى نشر الدعم للمحكمة الجنائية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المنطقة الأقل تمثيلا من ناحية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

مع انضمام تونس، يكون هناك أربعة أعضاء من جامعة الدول العربية أطراف في نظام روما الأساسي: جزر القمر، جيبوتي، والأردن. إن التحالف يدعو جميع الحكومات في المنطقة أن تتبع التزام تونس نحو العدالة من خلال الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. في هذه الفترة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينبغي أن تكون المبادئ المنصوص عليها في نظام روما الأساسي من الأولويات ويجب النظر إلى المصادقة على نظام روما الأساسي بجدية أكثر من أي وقت مضى.

"اليوم، أصبحت تونس رابع دولة عربية طرف في المحكمة الجنائية الدولية، وقد أصبحت هذه الخطوة الهامة ممكنة بعد انهيار نظام بن علي الذي استمر ٢٣ عاماً. هذا القرار هو في الواقع مثال ملموس على تطلعات الشعب التونسي إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية بعد عقود من الحرمان والقمع القاسي في ظل الديكتاتورية" قال د. عمر بوبكري، بروفييسور في جامعة سوسة. وأضاف "إن هذا القرار يمهد الطريق للدول العربية الأخرى للانضمام إلى نظام روما الأساسي الذي، خلال هذه الفترة من الثورات العربية، يعكس وجود طلب قوي في أوساط الشعب العربي من أجل العدالة".

إن هذه الخطوة التاريخية جاءت عقب نشر المرسوم لقانون رقم ٤ لعام ٢٠١١ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ فبراير/شباط ٢٠١١. وخلال مؤتمر صحفي عقد عقب الاجتماع الأول لمجلس وزراء الحكومة المؤقتة التونسية في ٢ فبراير/شباط ٢٠١١، أشار وزير التربية والناطق الرسمي باسم الحكومة المؤقتة الطيب البكوش أن الحكومة المؤقتة مستعدة للالتزام نحو العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الهامة، بما في ذلك نظام روما الأساسي. كما سوف تنضم تونس في الأسبوع المقبل إلى الاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب والمعاملة القاسية.

إن التحالف يثني أيضا على انضمام تونس إلى المعاهدة بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها في الأسبوع المقبل، إن المصادقة على هذه المعاهدة الهامة ستسمح بتعاون قوي مع المحكمة الجنائية الدولية. كما يتطلع التحالف الآن إلى خطوات تونس القادمة للوفاء بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك التنفيذ الكامل للنظام الأساسي في القانون الوطني فضلا عن التعاون والدعم للمحكمة.

**خلفية:** المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة دولية دائمة لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. يوجد حاليا ١١٤ دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية. من أهم مبادئ ولاية المحكمة هو مبدأ التكامل، الذي ينص على أن المحكمة لن تتدخل إلا إذا كانت النظم القانونية الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويوجد حاليا ستة تحقيقات أمام المحكمة: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور/السودان، أوغندا، كينيا، وليبيا. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية إلى الآن ١٥ مذكرة اعتقال وتسعة استدعاءات للمثول. وهناك الآن ثلاث محاكمات جارية. وصرح مكتب المدعي العام انه يدرس ما لا يقل عن عشر حالات في أربع قارات، بما في ذلك أفغانستان وكولومبيا وساحل العاج وجورجيا وغينيا وهندوراس وكوريا الجنوبية ونيجيريا، وفلسطين.

إن تحالف المحكمة الجنائية الدولية هو شبكة عالمية من منظمات المجتمع المدني في ١٥٠ بلدا تعمل معا من أجل تعزيز التعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية، العمل من أجل محكمة جنائية دولية عادلة، فعالة، ومستقلة، جعل العدالة ظاهرة وعالمية، والعمل على تعزيز الأنظمة القانونية الوطنية لتوفير العدالة لضحايا الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: [www.coalitionfortheicc.org](http://www.coalitionfortheicc.org)